جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع :

النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر

دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1990-2022

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

بن شعايب سميرة

بودياب ياسمينة

الأستاذ المؤطر :

زدون جمال

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة):	**بن نافلة نصيرة**	**رئيسا**
الأستاذ (ة):	**زدون جمال**	**مشرفا**
الأستاذ (ة):	**رجيمي سارة .**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023-2024

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر

دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1990-2022

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

بن شعايب سميرة

بودياب ياسمينة

الأستاذ المؤطر :

زدون جمال

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة):	**بن نافلة نصيرة**	**رئيسا**
الأستاذ (ة):	**زدون جمال**	**مشرفا**
الأستاذ (ة):	**رجيمي سارة .**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023 - 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد لله على احسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد ان لا اله الا الله وحده و شريك له تعظيما لشأنه ، و نشهد ان سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي الى رضوانه صلى الله عليه و على اله و أصحابه و اتباعه و سلم .

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع، نتقدم بجزيل الشكر الى الوالدين الأعزاء ، و ازواجنا الأحباء الذين أعانونا و شجعونا على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح و اكمال الدراسة الجامعية و البحث ، كما نتوجه بالشكر الجزيل الى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ البروفسور " زدون جمال " الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علينا ، و لتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن ، و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري الى كل من ساعدني من قريب او من بعيد على انجاز واتمام هذا العمل

" رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي و على والدي و ان اعمل صالحا ترضاه و ادخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

بن شعايب سميرة – بودياب ياسمينة

إهداء

احمد الله عز و جل على منه و عونه لإتمام هذا البحث .

الى الذي وهبني كل ما يملك حتى احقق له اماله . الى من كان يدفعني قدما نحو الامام لنيل المبتغى ، الى الانسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة .الى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم

والدي الغالي اطال الله في عمره.

الى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان. الى التي صبرت على كل شيء التي رعتني حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد و كانت دعواها لي بالتوفيق ، تتبعني خطوة خطوة في عملي ، الى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان

والدتي الغالية اطال الله في عمره

الى الذي ساعدني وصبر عليا، الذي كلما تظلمت الطريق امامي لجأت اليه فأنارها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الامل لأسير قدما ، و كل كلمات الثناء لا توفيك حقك

زوجي العزيز والحبيب

الى ابنائي اعز ما املك على القلب و العين تسنيم سجى و اسيد قصي

كما اهدي ثمرة جهدي الى عائلتي بن شعايب و بن دهمة

و الى كل من يؤمن بان بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في انفسنا قبل ان تكون في أشياء أخرى

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

سميرة

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و لم نكن لنصل اليه لولا فضل الله علينا و بعد

إلى من كلله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار اطال الله في عمره

أبي

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائيا اطال الله في عمره

امي

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من آثرني على نفسه إلى من علمني علم الحياة إلى الذي ساعدني وصبر عليا و كل كلمات الثناء لا توفيك حقك

زوجي العزيز والحبيب

إلى من أرى التفاؤل باعينهم والسعادة في ضحكتيهم إلى الوجوه المفعم بالبراءة ولمحبتيهم أزهرت أيامي بناتي

رنيم فتيحة و سلسبيل نور الهدى و بهيجة اية الرحمن

كما اهدي ثمرة جهدي الى عائلة بودياب و دحو و ستوتي

و الى كل من يؤمن بان بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في انفسنا قبل ان تكون في أشياء أخرى

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

ياسمين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

قائمة الاختصارات و الرموز.

مقدمة

الفصل الأول : المقاربة النظرية للتضخم.....2

المبحث الأول: ماهية التضخم.....3

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم.....3

المطلب الثاني: أنواع التضخم.....5

المطلب الثالث : أسباب التضخم..... 6.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.....8

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.....8

المطلب الثاني: النظرية الكينزية.....12

المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود.....16

المبحث الثالث : دراسات سابقة.....21

المطلب الأول: ملخصات الدراسات السابقة 21

المطلب الثاني : تحليل الدراسات السابقة.....27

المطلب الثالث : الدراسة الحالية 30

الفصل الثاني: دراسة قياسية للتضخم في الجزائر للفترة الممتدة 1990-2022.....32

المبحث الأول : دراسة وصفية تحليلية لتطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022....34

المطلب الأول : تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2000.....34

المطلب الثاني: تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2010.....35

المطلب الثالث : تطور معدل التضخم خلال الفترة 2010-2022.....36

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لتطور العوامل المؤثرة.....37

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....37

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....38

المطلب الثالث : تطور – الميزان التجاري (الصادرات و الواردات) في الجزائر خلال الفترة 1990-2022...39

المبحث الثالث: تكوين نموذج قياسي لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – .2022.....40

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج.....40

المطلب الثاني : تقدير نموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).....44

المطلب الثالث : التحليل الاقتصادي للعلاقة في المدى الطويل.....45

خاتمة.....47

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه الاختلاف بين معادة كامبردج و معادلة فيشر	11
02	أهم جوانب الإختلاف بين التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي	15
03	تحليل الدراسات السابقة	29-28-27
04	اختبار **ADF "Augmented Dickey-Fuller test statistic**	41
05	**اختبار الاستقرارية باستعمال اختبارpp**	42
06	**اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن**	43
07	**مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا**	44

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	**التضخم عند كينز**	13
02	تطور معدلات التضخم للفترة الممتد ة 1990-2000	34
03	تطور معدلات التضخم للفترة الممتد ة 2000-2010	35
04	تطور معدلات التضخم للفترة الممتد ة 2010-2022	36
05	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	37
06	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	38
07	تطور ميزان التجاري – الصادرات و الواردات - في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	39

قائمة الاختصارات و الرموز

قائمة الاختصارات و الرموز

الرموز	الدلالة
PIB	الناتج الداخلي الخام
TCH	سعر الصرف
BC	الميزان التجاري
PD	القدرة الشرائية
PP	**فيليبس برون**
ADF	Augmented Dickey-Fuller
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
ARDL	الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة
TAR	العتبة ذو النظامين
Ordinary Lest Square- OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية
JOHANSEN	منهجية التكامل المشترك
ECM	نموذج تصحيح الخطأ

الملخصات

الملخص

- هدفت الدراسة الى وصف و تحليل التضخم كونه ظاهرة اقتصادية في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990-2022 ، من خلال تعريفه ، أنواعه ، أسبابه و النظريات المفسرة له مع ذكر بعض الدراسات السابقة كما تناولنا قياس التضخم بنمذجته بدلالة اهم المؤشرات المحددة (الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ، سعر الصرف ، الميزان التجاري) و تقدير العلاقات التوازنية على الاجل الطويل كمرحلة أولى تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك و قد تم استخدام جذر الوحدة لفليبس براون (PP) و اختبار ADF و كمرحلة ثانية تم استخدام منهجية التكامل المشترك باستعمال منهج JOHANSON ، و خلصت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ، سعر الصرف و التضخم في المدى الطويل ، بحيث كلما ارتفعت معدلات الناتج المحلي الإجمالي لنصيب الفرد بوحدة واحدة(نقطة مئوية) انخفضت معدل التضخم بـــ 6.78 بوحدة واحدة(نقطة مئوية) ، وكلما ارتفعت سعر الصرف بوحدة واحدة(نقطة مئوية) انخفضت معدل التضخم بـــ 0.08 بوحدة واحدة(نقطة مئوية).و هدا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة.

الكلمات المفتاحية : تضخم ، ناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ، سعر الصرف ، ميزان التجاري ، اختبار johanson .

Abstract :

The study aimed to describe and analyze inflation as an economic phenomenon in Algeria for the period from 1990 to 2022, by defining it, its types, causes, and explanatory theories, along with mentioning some previous studies. We also addressed measuring inflation by modeling it with important indicators (Gross Domestic Product per capita, exchange rate, trade balance) and estimating the equilibrium relationships in the long term. As a first step, the stationarity of time series was tested using the Phillips-Perron (PP) unit root test and the Augmented Dickey-Fuller (ADF) test. As a second step, the study used the Johansen cointegration methodology. The study concluded the existence of an inverse relationship between per capita GDP, exchange rate, and inflation in the long run, where an increase in per capita GDP by one unit (percentage point) led to a decrease in the inflation rate by 6.78 units (percentage points), and an increase in the exchange rate by one unit (percentage point) led to a decrease in the inflation rate by 0.08 units (percentage points). This aligns with economic theory and previous studies.

Keywords : inflation ,grosse domestique Product (GDP) pert capita , echange rate , trate balance, , Johansson's

مقدمة

مقدمة:

تسعى السياسات الاقتصادية في الدول الى مجموعة من الأهداف من أهمها النمو الاقتصادي ، و من اجل تحقيق ذلك تتمحور هذه السياسات الكلية حول مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تتحكم في أداء العمليات الاقتصادية و في مقدمة هاته المؤشرات نجد التضخم كمتغير أساسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي

تتعدد كثيرا المفاهيم الخاصة بالتضخم تبعا لتعدد الزوايا التي ينظر منها للظاهرة التضخمية ، لذلك تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها من حيث اختلاف التحاليل التي تستند كل من المدارس الفكرية في تحديد مفهومها أنواعها و أسبابها

عرفت السياسة النقدية في دول العالم منذ التسعينات من القرن الماضي، العديد من التغيرات توازيا مع الارتفاعات الكبير لمعدلات التضخم لتي تزامنت مع حالة الركود في العالم ، حيث لم تستطيع الأدوات النقدية مسايرة هذه الفترة و كبح جماح التضخم ، و منذ ذلك الحين اصبح ضمان استقرار المستوى العام للأسعار الشغل الشاغل وفق التفكير في إصلاحات و تصاميم جديدة للسياسات النقدية .

و عانت الجزائر من الضغوط التضخمية للأسعار حيث اثر سلبا على مستويين الاقتصادي و الاجتماعي، خاصة من حيث إعادة توزيع الدخل و تدني قيمة الدينار و تدهور التنمية في مختلف القطاعات، لذلك يكون من الأهمية في هذه الدراسة تتبع اثر الاتجاهات التضخمية التي شهدها الاقتصاد الوطني في العقود الثلاثة الأخيرة، و يساعدنا في ذلك تركيبة البيانات النقدية ، المالية المختلفة على ضوء تحاليل الفكر الاقتصادي للظاهرة ، و بالاستعانة باراء المحللين الاقتصاديين و التقارير الوطنية و الدولية .

.أولا: إشكالية الدراسة

بناءا على ما سبق ارتأينا الى طرح إشكالية بحثنا و التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي :

- كيف يمكن نمذجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بالتضخم ؟ و ما هي انواعه ؟

-ما هي الأسباب المؤدية الى نشوء الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري ؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

- يساهم الارتفاع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي لنصيب الفرد الى انخفاض معدلات التضخم
- يساهم الانخفاض في معدلات سعر الصرف الى ارتفاع معدلات التضخم

رابعا: أهمية الدراسة

- توضيح واقع التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة .

-تسليط الضوء على متغيرات في غاية الأهمية في تقييم الاقتصاد الجزائري .

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

- توضيح اهم المفاهيم ، النظريات و النماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي.

-تحليل و تفسير مشكلة التضخم التي أصبحت هاجسا اقتصاديا و اجتماعيا تعاني منها معظم الدول .

- القاء الضوء على محددات التضخم في الجزائر .

سادسا: المنهج المتبع

نستخدم في هذه الدراسة مزيج من المناهج و الأساليب في معالجة اشكالينه ، يمكن حصرها فيما يلي :

- المنهج الوصفي في الاطار النظري :ذلك من خلال دراسة ظاهرة التضخم و تحليلها للوقوف على مفهومها ، أسبابها ، أنواعها و ذلك اسقاطها على حالة الجزائر في الفترة المذكورة .
- المنهج التاريخي :استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي في تتبع التطور الفكري في تحليل التضخم واهم تفسيرات المدارس.

- المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي : حيث تم اسعمال مجموعة من الأدوات الاحصائية ، رياضية و قياسية .

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

اسباب ذاتية :– الرغبة في الاطلاع على هذا النوع من المواضيع – ارتباطه بالتخصص .

أسباب موضوعية: افة اجتماعية.

ثامنا: حدود الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد اطارين زماني و مكاني ، فالاطار الزماني يتمثل في فترة الدراسة و التي حدد ما بين 1990-2022 ، اما الاطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري .

تاسعا : تقسيمات الدراسة

لغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها وللتفصيل أكثر في الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا الى فصلين كانت كالتالي:

الفصل الأول: تناولنا ف هذا الفصل الذي جاء بعنوان "المقاربة النظرية للتصخم "و تطرقنا فيه الى مفهوم التضخم ، انواعه ، أسبابه .النظريات المفسرة ، و ملخصات الدراسات السابقة و تحليلها و الدراسة الحالية

الفصل الثاني : تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان "دراسة قياسية للتضخم في الجزائر للفترة الممتدة 1990-2022" و تطرقنا فيه الى دراسة وصفية تحليلية لتطورات معدلات التضخم في الجزائر ، دراسة وصفية تحليلية للعوامل المؤثرة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد –سعر الصرف – الميزات التجاري خلال الفترة ،و التطبيقي دراسة قياسية للتضخم في الجزائر و ذلك بتكوين نموذج قياسي لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022 عن طريق تقدير نموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و التحليل الاقتصادي للعلاقة في المدى الطويل .

الفصل الأول

المقاربة النظرية للتضخم

تمهيد:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، حيث يتضمن المبحث الأول ماهية التضخم مع ذكر عدة تعارف من مصادر مختلفة ،و أنواعه التي حددت حسب المعايير المختارة كمعيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار، معيار مصدر الضغط التضخمي و معيار حدة الظغط التضخمي ، و الأسباب المنشئة له و من أهمها تضخم الطلب، تضخم العرض، تضخم المستورد و تضخم الهيكلي ، المبحث الثاني فيتعرض إلى النظريات المفسرة للتضخم من الكلاسيكية ، الكينزية و المعاصرة لكمية النقود ، في حين يعالج المبحث الثالث دراسات السابقة و تحليلها و الدراسة الحالية .

الفصل الأول: المقاربة النظرية للتضخم

يعتبر التضخم احد اهم محاور الاقتصاد الكلي ، و من اهم القضايا التي يتم دراستها على مستوى الاقتصاد بشكل مستمر ، و لا يتفق الاقتصاديين حول تعريف واضح و محدد للتضخم .

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعتبر ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر المعروفة اقتصاديا لدى دول العالم، والتي تطرق إليها الكثير من العلماء والمفكرين الاقتصاديين.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التضخم:

يوجد عدة مفاهيم للتضخم نذكر منها مايلي:

التعريف :

- يعرف التضخم على أنه: كل زيادة في كمية النقد تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، بمعنى أنه كلما أضفنا في السوق كميات من النقود كلما ارتفعت الأسعار معبرة و يتضح من هذا التعريف وجود فجوة بين الزيادة في كمية النقد المتداول و كمية المنتجات و السلع الموجودة في الأسواق ، و من هنا يتبين أن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة و إرتفاع الأسعار المؤشر الدال على ذلك.
- ما يعاب على هذا التعريف أنها تحدد متى يمكن اعتبار إرتفاع الأسعار مستمرا أو مؤقتا وأيضا تحديد معدل هذا الارتفاع كما أنه لا يوجد نسبة للثبات معترف بها ومتفق عليها لدى جميع الاقتصاديين وأهم ما يرد على هذا التعريف النسبية على نظرية ارتفاع الأسعار أنها ليست كافية بمفردها كأساس يصلح بموجبه تحليل الظواهر التضخمية وتفسيرها[1] .

[1] هتهات السعيد ، بختي ابراهيم ،"دراسة قياسية تنبؤية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2002-2020)"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية العدد 02 ديسمبر 2020 ص 233 .

التعريف:

- و هناك من يرى أن التضخم له جانبين مختلفين لكونه لا يعتبر ظاهرة واحدة' بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفة أو صفات ؛ و أن أنواع التضخم المختلفة التي تمثل مجموعة من الظواهر قد لا تتفق مع بعضها البعض بل هناك إحتمال لتعارضها وتظادها; فالتضخم الداخلي مثلا قد لا يعني بالضرورة تضخما نقديا (زيادة كمية النقود) و كذلك لا يتضمن التضخم النقدي تضخما سعريا (الزيادة في مستوى الأسعار). و ينتج من خلال هذا التعريف أن التضخم أن يعبر عن مجموعة من الظواهر في آن واحد و قد لا تتفق هده الظواهر كثيرا مع أنواع التضخم ؛مثلا عند إرتفاع بعض أسعار السلع الموسمية ليس بالضرورة الزيادة في كمية التضخم1

التعريف :

- و يعرف الإقتصادي هنري هزليت Henry Hazlitt أن كلمة التضخم استعملت أول مرة للإشارة إلى كمية النقود ؛ و قد كان معناها أن حجم النقود قد تضخم ، انفجر، و امتد ، و استعمالها تعني" ارتفاع في الأسعار" هو صرف للأنظار عن السبب للحقيقي للتضخم و علاجه الحقيقي و منه فإرتفاع الأسعار ما هو الا عارض التضخم و ليس التضخم ذاته لذلك يرى هزليت أن التضخم يحدث دوما و في كل مكان بسبب زيادة في عرض النقود و الإتمان، و بالتالي فهو الزيادة في عرض النقود و ألاتمان2

- **و من خلال التعاريف نستنتج ان :**

التضخم ظاهرة اقتصادية ناتجة عن الارتفاع المستمر و المتواصل للأسعار في للمدى الطويل نتيجة للإختلالات في الهيكل الإقتصادي و النقدي أي عدم التوازنات الاقتصادية.

1 مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم و الركود الأقتصادي في الاسلام (القاهرة : دار الغريب للطباعة و النشر و التوسيع ، 2002)، ص 21.

2 -Henry Hazlitt, The Inflation Crisis And How To Resolve It (New York: Arlington House Publishers -Henry Hazlitt, What You Should Know about Inflation, 2nd ed. 1978), p.12. 2

2 المطلب الثاني : أنواع التضخم

تعددت أشكال وأوجه ظاهرة التضخم والتي يمكن التعرض إليها على حسب المعايير المختارة كالتالي [1]:

– **معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار** يضم هذا المعيار ثلاث أنواع هي:

1–التضخم الطليق: ويطلق عليه أيضا بالتضخم الظاهر وهو ارتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات التي تتمتع بشيء من المرونة، نتيجة إرتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع و الخدمات.

2- **التضخم المكبوت**: ويطلق عليه أيضا بالتضخم المقيد تؤدي الرقابة الشديدة من قبل الدول على الأسعار و سياسة الإعانات إلى ظهور نوع من التضخم مستتر، يتميز بانخفاض في الأسعار

3–**التضخم الكامن**: و يقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك، و هذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثال تحديد كمية السلع المقتنات لكل فرد .

– **معيار مصدر الضغط التضخمي** يضم هذا المعيار نوعين هما:

1–**التضخم بفعل زيادة الطلب الكلي**: نتيجة الإفراط في كمية السلع والخدمات المطلوبة

2–**التضخم بفعل زيادة التكاليف**: سببه حدوث زيادة في تكاليف الإنتاج، وكذا ارتفاع أسعار المواد المستوردة

– **معيار مدى حدة الضغط التضخمي** : يضم ثالث أنواع كما يلي :

1- **التضخم الجامح** : وهو أخطر الأنواع على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بصورة كبيرة، فتنعدم الثقة في النقود وتؤدي إلى ارتفاع الأجور وزيادة تكاليف الإنتاج وخفض أرباح العمال، ويستمر هذا الارتفاع يوما بعد يوم وبشكل سريع حتى يبلغ مستوى الأسعار أرقاما قياسية

[1] عناية غازي حسين ، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2000، ص 14.

2- .**التضخم الغير الجامح**: ويكون أقل خطورة من سابقه حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، وأيضا يكون عالجه في متناول السلطات النقدية مما يؤدي إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول

3- **التضخم الزاحف**: ويقصد به الارتفاع بمقدار 1%،2%،3% سنويا في المستوى العام لأسعار، فهذا التضخم ليس ناتجا عن زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي وإنما ارتفاع الأسعار هي التي تزيد من التداول النقدي .

المطلب الثالث :أسباب التضخم :

للتضخم عدة أسباب منها ما يرجع للطلب والعرض، ومنها ما يرجع لاختلالات الهيكلية الاقتصادية السوق، و من بين اهم أسباب التضخم ما يلي :

تضخم الطلب: وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الزيادة في الطلب النقدي الكلي، والذي يمكن أن يتحقق نتيجة توسع السلطة النقدية (البنك المركزي) في زيادة عرض النقود من زيادة الإصدار النقدي، كما أنو يمكن أن يتحقق من التوسع في الانتماء المصرفي، أي الزيادة في عرض النقود التي هي نقود الودائع، وبذلك يزداد الطل النقدي على السلع والخدمات نتيجة زيادة عرض النقود، وترتفع بذلك الأسعار .وهذا النوع من التضخم يتضمن زيادة في الدخول النقدية التي تؤدي إلى زيادة النقدي الناجم عن زيادة عرض النقد بالشكل الذي يقود إلى زيادة الأسعار، وحصول التضخم الذي يكون سببه ومصدره الطلب [1]

تضخم العرض: وهذا التضخم سببه ومصدره العرض ادا ارتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج (العرض)، حيث أن ارتفاع أسعار مستخدمات العملية الإنتاجية سواء كانت الأجور التي تدفع للعمال، أو أسعار مستلزمات الإنتاج، أي أسعار المواد أخرى ـ والمواد الأولية، نصف أو شبه مصنعة والمستخدمة في الإنتاج، وبالتالي فإن أسباب إرتفاع التكاليف هذه تتعدد وتتنوع بتنوع مداخلات العملية الإنتاجية، وتنوع أسباب ارتفاع أسعارها حيث أن أجور العمال يمكن أن ترتفع من خلال سياسة الدول و إجراءاتها، أو من خلال سعي العمال لرفع هذه الأجور عن طريق نقابات العمال و هو الأمر الذي يدفع إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ذلك[2]

[1] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي (عماف4 عالم الكتب الحديث،)2007، ص.315

[2]ثامر علوان مصلح، (علم الاقتصاد الجزئي والكلي) عمان4 دار الأيام للنشر والتوزيع 2015، ص 258

التضخم المستورد: ويتمثل في إرتفاع السلع المواد المستوردة من الخارج والداخلة في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف إنتاج السلع بالتالي فرض أسعار أعلى عليها .

فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن لها أي دور ملموس في تحديد السلع التي تستوردها. فهي مستهلك صغير ولا تستطيع أن تؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره. ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي.

التضخم الهيكلي :وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الهيكل الإنتاجي في الإقتصاد، و الذي يعاني من الإختلال في هيكله أو تركيبه ، و بالذات في الدول النامية حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع أو نشاط معين أو قطاعات أونشاطات محدودة في الإنتاج، و بذلك تضعف قدرة الإقتصاد على توفير العرض على المنتجات التي تلبي الإحتياجات، و بالذات ا يتصل بالحجز المرتبط بعدم التناسب بين تشكيلة العرض أي هيكل العرض، و تشكيلة الطلب أي هيكل الطلب، و الذي يعني عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات و كميتها ، مع الأنواع التي يتم طلبها و كميتها، و هو ما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار في الحالات التي تحقق فيها زيادة في الطلب على للعرض، و هو ما يعني حصول التضخم على الإقتصاد [1].

من خلال ما تم ذكره تبين أن التضخم أشكال عديدة منها ما يتعلق بزيادة المعروض النقدي و منه ما يتعلق بزيادة تكاليف الإنتاج و ما تقوم الدول بجلبه من الدول الأخرى الجاهزة عن طريق الاستراد و ذلك لوجود التضخم في تلك الدول،بالإضافة إلى وجود إختلالات هيكلية في الإقتصاد خاصة في الدول النامية و ذلك لعدم فعالية السياسات المتبعة.

[1] خالد واصف الوزين، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي) عمان4 دار وائل للنشر والتوزيع 2005، ص 260

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة أمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشأتها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا إن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا بعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس التي عرفت التضخم:

1-1 المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي الى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل وبنفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائدا في الفترة ما بين أواخر القرن 18 وبداية القرن 19[1] ، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الاقتصادي جون لوك (1704 - 1632)، ودافيدهيوم (1773-1836) الاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755)[2]

لقد كان الفكر الكلاسيكي بنظر إلى النقود بأنها مثل باقي السلع الأخرى فيما يخص بتحديد قيمتها، و هي تخضع لعوامل وقوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض والطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب، أو التغير الحاصل في العرض، أو التغير الحاصل في كليهما.

ومن الفروض والدعائم التي ترتكز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي:

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.
- تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع القيمة التي تمثلها، أي انه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود.

[1] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني ، النقود و البنوك و المصاريف المركزية، داراليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان،الاردن،2010ص221.

[2]جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007 - ،ص جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007 - ،ص 102

-تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار وبنفس النسبة، والعكس صحيح.

-تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج[1]

ويمكن تبيين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين:

. 1**معادلة التبادل لفيشر(صور المبادلات** :) تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى، فوفق هذا المفهوم صيغة معادلة التبادل من طرف الأمريكي إفرنج فيشر سنة 1911 م، والذي يرى بان الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة ويقوم ذلك على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والشاري تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات، فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع والخدمات التي تم تبادلها، ففي أي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات مع عدد المعاملات T مضروبا في سعر المعاملات P وعليه فان قيمة P. T)) ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروبا في سرعة تداول النقود V ،ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية:

$$P= MVT$$

حيث:

M :كمية النقود، وهي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

: Vسرعة تداول النقود[2] فهي ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى.

: Pالمستوى العام للأسعار.

T:كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة تعتبر ثابتة في المدى القصير، وهذا لكي تتغير

الأسعار بتغير كمية النقود يجب أن تكون الكمية المعروضة من السلع ثابتة.

[1] غازي حسين عنابة ، مرجع سبق ذكره ص 27-29

[2]ضياء مجيد الموسوي،الإصلاح النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ، 1993 - ، ص. 81

ومن المعادلة السابقة يمكننا استنتاج المعادلة التالية:

$$MV=PT$$

يتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود، وان التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود مع ثبات كل من V، T.

2- . **صور الأرصدة النقدية للنظرية التقليدية (معادلة كمبرد:)** :يعود لألفريد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كامبردج النيوكلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة حيث ترتكز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل.

يرتكز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعا لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات وذلك نظرا لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير لان جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة.

ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة: $M = K\times Y\times P$.[1]

: Mكمية النقود، وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر تشمل كافة النقود بمختلف أنواعها.

K:يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل، وهي بمثابة الأساس في معادلة مارشال الذي يستند إليها في تحليله.

: Yالناتج الوطني الحقيقي، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

P:مستوى الأسعار، والذي هو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط، عكس معادلة فيشر الذي يشير فيه P إلى متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليها T

[1] احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية(حالة الجمهورية اليمنية– 90 - 03 ص. 39

وما يمكن استخلاصه من معادلة كمبردج للأرصدة النقدية هو ما يلي 12 :

1) العلاقة بين التفضيل النقدي K ومستوى الأسعار P هي علاقة عكسية .
2) العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردي .
3) اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطا للمبادلة ووسيلة للدفع فقط، أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة الادخار .

والجدول التالي يبين أهم أوجه الاختلافات بين معادة كامبردج و معادلة التبادل لفيشر[1]

الجدول رقم (01)– أوجه الاختلاف بين معادة كامبردج و معادلة فيشر

	معادلة كامبردج	**معادلة فيشر**
من حيث الوظيفة	إضافة وظيفة أخرى للنقود وهي وضيفة الادخار	اعتبرت أن النقود تقوم بوظيفة وسيط في المبادلة ووسيلة دفع.
من حيث المبدأ	اهتمت برؤوس الأموال الفردية واولت عناية خاصة لدوافع الأفراد للاحتفاظ بأرصدة نقدية معينة	اهتمت النظرية الكمية للنقود بعرض النقود و انطلقت أساسا من رأس المال الإجمالي في المجتمع

من اعداد الطالبتين

[1] احمد صالح الجلال مرجع سابق ص 41

المطلب الثاني : النظرية الكينزية

أتت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرية الاقتصادية، وكانت هذه الأدوات نقدا لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1939 م، حيث أتى جون مينراد كينز معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية ومحاولا من خلال ذلك إخراج ظاهرة التضخم. لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي ، حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات(العرض المتاح)، هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- العرض الكلي المتاح. – لطلب الكلي الفعلي.
- كمية النقود المعروضة للتداول – أسعار الفائدة.
- مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كليا أو جزئيا ويفترض كينز في تحليله أن التوازن هي تلك التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى الاستخدام التام، وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين :
- إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى الاستخدام التام فإنه توجد حالة تضخم.
- إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الاستخدام التام فإنها حالة الكساد[1]

ويعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين:

أ .**المرحلة الأولى :مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل** : في هذه المرحلة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها أي أن هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع

[1] تيجاني بالرقي، دراسة اثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقتح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية،- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006 ، ص199

والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر في مستويات الأسعار، إلا أنه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي ولا يعد هذا التضخم حقيقيا.

ب .**المرحلة الثانية :مرحلة التشغيل الكامل:** وهي المرحلة التي تشغل فيها كافة الموارد الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز.

زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل التام يؤدي إلى زياد ة المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل رقم : 01 التضخم عند كينز

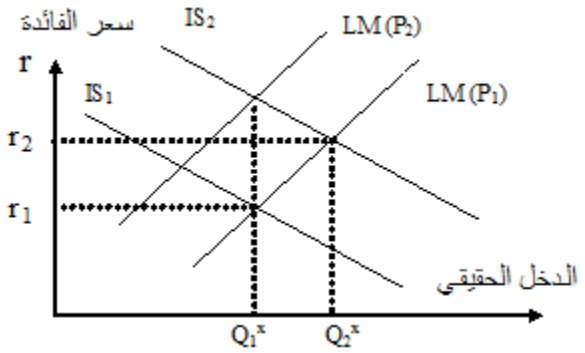

المصدر :ضياء المجيد الموسوي، مرجع سابق، ص.221

يفترض الشكل أعلاه تحقيق التوظيف التام لعوامل الإنتاج عند مستوى إنتاج Q1 ، و يتحقق التوازن العام عند توازن سوق السلع و سوق النقد في نقطة تقاطع LM(P1) مع IS1 حيث يكون عندها الناتج Q1 بسعر الفائدة r1 ومستوى الأسعار P1 ،بافتراض زيادة الطلب الكلي ممثلا في انتقال المنحنى IS1 إلى IS2 و من ثم حصول فائض في الطلب قدره Q1-Q2) (،يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و متسببا في الانخفاض الحقيقي للنقود، و بالتالي انتقال منحنى

[1] **ضياء المجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 221**

P1) LM)إلى P2(LM) ،حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى و مستوى عال من الأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق.

إن التحليل الكينزي يقرر أن التضخم هو مؤشر على ضعف الطاقة الإنتاجية عن استيعاب فوائض الطلب الكلي، و هو بذلك يتحدد بثلاث عوامل[1]

1. **فوائض الطلب الكلي الايجابية** :تعرب عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي
2. **فوائض العرض الكلي السلبية** :و هي تعرب عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع(أي عدم المرونة بين السلع المستهلكة و بين الإنفاق الكلي المتزايد.) .
3. **مستويات العمالة والتشغيل المتحققة** :و هي تعرب عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان التشغيل في ظروف اقرب إلى الاكتمال .وفيما يلي حصر أهم جوانب الاختلاف بين بين التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي في الجدول الموالي:[2]

1 سعيد سامي الحلاق،محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، مرجع سبق ذكره، ص206 –

2 أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره ص43 - 42 -

الجدول رقم (02) : أهم جوانب الإختلاف بين التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي:

	التحليل الكلاسيكي	التحليل الكينزي
التوازن الاقتصادي	يتحقق التوازن الاقتصادي فقط عندما يبلغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل	يتحقق التوازن الاقتصادي فقط عندما يبلغ الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل.
الطلب الكلي	الارتفاع في الأسعار عامة لا تظهر إلا نتيجة لزيادة كمية النقود المعروضة ،باعتبار أن الاقتصاد أصلا عند مستوى التشغيل الكامل وليست هناك إمكانيات في زيادة المعروض السلعي (العرض الكلي).	إذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي زيادة تقضي بالاقتصاد الى بلوغ مرحلة التشغيل الكامل ، واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة فستكون النتيجة ارتفاع الأسعار وظهور فجوة تضخمية.
الطلب على النقود	الطلب على النقود مرتبط بوظيفة النقود الوحيدة التي افترضوها و المتمثلة في كونها وسيطا للمبادلة.	دالة الطلب على النقود هي دالة لسعر الفائدة إلى جانب الدخل ، إذ هناك حدا أدنى لسعرالفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه.

من اعداد الطالبيتين

المطلب الثالث :النظرية المعاصرة لكمية النقود

يرى فريدمان Friedman في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلا ل ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات . فقد أشار فريدمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كميات النقود :

– من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثيرا على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار.

– يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كليا في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناتج الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية

– كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس هذا في تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين والأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود .

إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية

التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم

باستعراض التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار ، وخاصة في الفترة ، الزمنية للقرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين ،ومنها التعاريف المبنية على أساس النظرية الكمية النقدية [1]و التي ساندت حقبة طويلة من الزمن، وأيضا التعريف المبني على أساس عاملي العرض والطلب ، وذلك المبني على عاملي الدخل والإنفاق.

[1] سهير محمود معتوق ، ;quot;&النظريات والسياسات النقدية ;quot;&amp ط(1) ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1989 ، ص 19

تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية النقدية:

تذهب المدرسة النقدية في تفسيرها للتضخم مذهبا نقديا ، حيث اعتبره الاقتصاديون الكلاسيكيون ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة، حيث أن التضخم حسب هذه النظرية يعنيكل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار ، هذا التعريف يقتضي ان الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية [1]وتعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تقلبات المستوى العام للأسعار ، وهي تتمثل في مجموعة من الفرضيات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على قيمتها .

وفي الواقع أن هذه الفكرة قديمة وذات تاريخ ، فمن الممكن تتبع بعض عناصرها في كتابات الرومان ، ثم بعد ذلك تطورت صياغتها خلال ما يعرف في التاريخ النقدي بثورة الأسعار في القرن السادس عشر ، فلقد تدفقت المعادن النفيسة إلى أوروبا بكميات كبيرة ، خاصة في البلدان التي اكتشفت القارة الأمريكية واستعمرت المناطق الغنية منها ، حيث اقترن تدفق الذهب بالارتفاع عام وشديد في الأسعار ، فكان منطقيا أن يحاول الاقتصاديون آنذاك البحث في طبيعة العلاقة بين زيادة كمية المعدن النفيس و ارتفاع الأسعار ، وان يثور النقاش حول هذا الارتفاع وطبيعته وأسبابه، وفي نهاية ، وأعطاها بموجبه القرن الثامن عشر ظهرت لهذه النظرية صياغة واضحة على أيدي علماء أمثال بودان و كنتيلون و هيوم .وكان للأمريكي إيرفنج فيشر الفضل الأول في حمل لواء النظرية الكمية والدفاع عنها في القرن العشرين ، حيث نشر كتابا بعنوان القدرة الشرائية للعملة ، وأعطاها بموجبه صياغتها الأكثر اكتمالا عن طريق إدخال النقود المصرفية و سرعة دو ا رنها في معادلته المعروفة بمعادلة المبادلة ، التي تعمل على مختلف العوامل التي تشرك في تحديد المستوى العام للأسعار . وبالرغم من الحجج والمبررات التي استند عليها أصحاب

[4] أحمد هني;&quot العملة والنقود " ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1991 ، ص 112

النظرية الكمية في تحديدهم لمفهوم التضخم إلا أن هذا لم يمنع من توجيه الانتقادات لهم ، فالظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الر أ سمالية أثناء فترة 1933م) حيث لم تشهد ارتفاعا في الأسعار مع أنه ألقي في الأسواق كميات كبيرة من النقود – الكساد (1929المتداولة [1] ، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تتفشى في تلك المجتمعات ، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم ، ومن ثم اعتباره أساس لتعريف هذه الظاهرة ، ولكن ليس معنى هذا أن كمية النقود لا تلعب دورا في تعريف التضخم .

[1] فؤاد هاشم ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، القاهرة ، دار النهضة العربية 1969 ، ص 167

تعريف التضخم على أساس نظرية الدخل والإنفاق :

تذهب هذه النظرية في تعريفها للتضخم بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل ، فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات .ولقد أخذ بهذه النظرية الاقتصادي فيرز ، وافترض لصلاحيتها كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة ، وشاملة و بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج .

وبغض النظر عن أسباب زيادة الإنفاق ، ووسائله فإن هذا المفهوم قد أعترض عليه من حيث أنه لا يمكن وصف الرواج ، وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية ، وكذلك مما يرد على هذه النظرية أنها تفترض ارتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة ارتفاع الدخل النقدي الوطني، ولكن قد يحدث أن ترتفع السلع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف تفسر هذا الارتفاع؟

تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب:

يكون التضخم نتيجة الخلل التوازني في العلاقة ، مابين العرض والطلب ، فمن العلماء الاقتصاديين من بني تعريفه وتحليله للظاهرة على القوى التي تحكم هذه العلاقة ، فعرف التضخم بأنه زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ولقد اشترط البعض من هؤلاء الاقتصاديين شروطا يجب توافرها للتحكم بصحة هذا التحليل ، واعتبار الأسعار، (Abalener) المرتفعة بسبب الخلل في التوازن مابين العرض والطلب ارتفاعا تضخميا ، ومن بين هؤلاء المرتفعة حيث يشترط أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخميا ، فهو يفترض أنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع السعري[1]لأمكن أو الحد من آثاره ، مما لا يمكن تسميته والحكم عليه بأنه تضخميا، كذلك منهم من اشترط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع، وأسواق عوامل الإنتاج ويفترض أصحاب هذه النظرية أنه لو ازداد الطلب النقدي عن العرض السلعي عند ثمن معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع (فائض إيجابي في الطلب) والعكس صحيح ،كلما كان ذلك الفائض كبير (فائض الطلب أو فائض العرض) زادت سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار ، ومن المفكرين الإقتصاديين كذلك الذين نادوا بنظرية العرض والطلب 1 ، واعتبروها أساسا صالحا في تحليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها ، العالم بيرو والعالم فيمن ولينر و كيتر ، حيث يعرف بيرو التضخم بانه ازدياد النقد الجاهز دون الزيادة في السلع والخدمات.

[1] نبيل الروبي ، ;التضخم في الاقتصاديات المختلفة ;، مصر ، مؤسسة الثقافة العربية ، لا ، ت ص ص 13

ويعرف فيمن التضخم بأنه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع ، والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة. ويعرفه لينر : بأنه زيادة الطلب على العرض فالتضخم أما بالنسبة لكينز : هو زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل .وبالنظر إلى التعاريف السابقة للتضخم فإن جميع النظريات التي تم سردها كأساس لهذه التعاريف يمكن تصنيفها ضمن الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية والتي يشملها المعيار الأول ويمكن الآن الانتقال إلى بحث المعيار[1].

[1] نبيل الروبي ، ;مرجع سابق ذكره ص 13

المبحث الثالث : دراسات سابقة

بعد تناولنا في مبحثي الأول والثاني لاهم التحليلات النظرية لظاهرة التضخم، وتبيان انواعها، أسبابها والنظريات المفسرة لها، نخصص في هذا المبحث مجموعة من ابحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، و سوف نركز على المقالات و الأبحاث من اطروحات التي تتوافق مع الإشكاليات المطروحة في هذا البحث ،سنهتم في هذا المبحث علـى :

- دراسات السابقة
- تحليل الدراسات السابقة
- اقتراح الدراسة

المطلب الأول : الدراسات السابقة

1- دراسة بن عربية ربيعة ، عيبود قادة (2023) – انعكاسات التضخم المتورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري دراسة تحللية و قياسية خلال الفترة 1990–2020

تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر معدلات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري خلال الفترة 1990-2020 ،كونه ينساب الى الأسواق المحلية من خلال قنوات مباشرة و أخرى غير مباشرة ، بالاعتماد على الأسلوب التحليلي و كذا القياسي باستخدام نموذج تصحيح الخطا (ECM)توصلت نتائج الدراسة الى العرقة العكسية بين التضخم المستورد و القدرة الشرائية للمواطن الجزائري و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية [1]

1- **بن عربية ربيعة ، عيبود قادة (2023) – انعكاسات التضخم المتورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري دراسة تحللية و قياسية خلال الفترة 1990–2020** مجلة ايليزا للبحوث و الدراسات جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر المجلد 08 العدد 01 .2023 ص 257-275 [1]

2- **دراسة دحماني فاطمة ، بوضياف سامية** (2022) –تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

حيث تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر و نوع العلاقة بين التضخم المستورد و التضخم المحلي ممثلا بالتغير النسبي في مؤشر أسعار الاستهلاك و أسعار الواردات بالإضافة الى الناتج المحلي الحقيقي و سعر الصرف ، و من الناحية الناحية القياسية استخدمت أسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة (ARDL) و خلصت النتائج وجود علاقة طردية بين التضخم المحلي و كل من المعروض النقدي ، الجباية البترولية ، و علاقة عكسية بين الناتج الحقيقي و سعر الصرف الحقيقي ، و سعر الصرف الحقيقي ، و تؤكد هذه النتائج ان الضغوط التضخمية في الجزائر تنشا نتيجة عوامل داخلية و خارجية [1]

3- **دراسة مطهري بهاء الدين (2022) –** محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019

حيث هدفت هذه الدراسة الى الاطار النظري و المفاهيمي للتضخم و استهداف التضخم ، باستخدام النموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة **ARDL** مستعملة المتغيرات التفسيرية الكتلة النقدية وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة والتضخم كمتغير تابع،حيث توصلت هذه الدراسة الى وجود تأثير كبير للإنفاق العام والإيرادات العامة(أدوات السياسة المالية) على التضخم في المدى الطويل والقصير مقارنة بالمتغيرات الأخرى ومنه نستنتج وجود تضخم مستورد[2]

[1] دحماني فاطمة ، بوضياف سامية – تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-1990 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة البليدة الجزائر المجلد 18 العدد 28 .2022 ص 241-.256

[2] مطهري بهاء الدين محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990- 2019 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس الجزائر 2022

4- **دراسة بن البار امحمد ، بوعبيد ميلود** (2021) – تحليل و قياس اثر تقلبات أسعار البترول عل معدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة 1990-2017

حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل و قياس اثر تقلبات أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 ، و تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية و المتمثلة في تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL ، و من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة الى وجود تكامل مشترك بين أسعار البترول و معدل التضخم [1]

5- **دراسة السعيد هتهات (2021) –** النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020

حيث هدفت هذه الدراسة الى الأساسيات النظرية في التضخم باستعمال المنهج الوصفي التحليلي أما الجانب التطبيقي فكان خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2020 باستخدام النماذج ARCH مستعملة المتغيرات التفسيرية الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام، الانفاق الحكومي، الأجور، حجم الواردات، سعر الصرف، معدل البطالة، سعر البترول والمديونية الخارجية؛ وهذا بالاعتماد على المناهج القياسية لجوهانسون ،ARDL فقد أثبتت أن التضخم في الأجل الطويل يتماشى طرديا مع حجم الواردات، وعكسيا مع كل من سعر الصرف، وأسعار البترول والمديونية الخارجية .[2]

[1] بن البار امحمد ، بوعبيد ميلود - تحليل و قياس اثر تقلبات أسعار البترول عل معدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة 1990-2017 مجلة الاحياء جامعة المسيلة ، باتنة الجزائر المجلد 21 العدد 29..2021 ص 943-960

[2] السعيد هتهات بعنوان : النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020جامعة قاصدي مرباح ورقلة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه 2021

6- دراسة ايمان بن زروق لسنة 2021 – التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري

حيث هدفت هذه الأطروحة دراسة تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية، من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990 - 2019)، و لتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لمختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناولنا فيه تأثير التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، سعر صرف الدينار الجزائري، معدل تغطية التجارة الخارجية، معدل نمو كتلة الأجور و حجم الاستهلاك)، و لتحقيق ذلك تم استخدام نماذج متجه الانحدار الذاتي . VAR تشير النتائج المتوصل إليها إلى أن التضخم لا يؤثر في أي متغير من المتغيرات المدروسة، و يعود السبب الرئيسي وراء ذلك إلى طبيعة الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات البترول.[1]

7 -**دراسة إبراهيم بلقاضي** (2020) - تقدير عتبة التضخم في الجزائر باستخدام أسلوب هانسن خلال الفترة 1970-2017

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى خضوع علاقة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر لفكرة عتبة التضخم للفترة 1970-2017، تم الاعتماد على أسلوب هانسن. توصلت الدراسة انطلاقا من تقدير نموذج العتبة ذو النظامين TAR إلى وجود عتبة تضخم و باستخدام نسبة الإمكان وتقنية Boots rap تم الكشف عن وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي.2

[1] ايمان بن زروق لسنة 2021 بعنوان التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري جامعة باتنة 1 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه 2021

[2] إبراهيم بلقاضي - تقدير عتبة التضخم في الجزائر باستخدام أسلوب هانسن خلال الفترة 1970-2017 مجلة الباحث جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر الطبعة 20 ، العدد 01 . 2020. ص 503-518

8-**دراسة حكيمة بن علي** (2020) - دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2016

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي مع التطرق لتطور التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2016). و ذلك بإجراء الدراسة التطبيقية بإستخدام إختبار جذر الوحدة(ADF)، والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ وسببية غرانجر، لإيجاد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنمو الاقتصادي وقد خلصت إلى وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل والقصير بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.[1]

9- **دراسة طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد** (2020) – دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج . .Ardl حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج في الجزائر من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين تطور معدل التضخم وفجوة الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى قياس هذا الأثر من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDLخلال الفترة 1980-2017. وتوصلنا إلى نتائج مفادها أن بنك الجزائر اعتبر سنة 2011 هي أول سنة لإدارة سياسته النقدية بسياسة استهداف التضخم عند معدل تضخم مستهدف قدره 4% دون استيفاء أغلب المتطلبات الأساسية لتطبيق هذه السياسة، وأنه لم ينجح في تخفيض معدلات التضخم بعد تبنيه سياسة استهداف التضخم، كما بينت الدراسة القياسية وجود أثر سالب ومعنوي لمعدل التضخم على فجوة الناتج في الأجلين القصير والطويل، فعندما ينخفض معدل التضخم، فإن فجوة الناتج تزيد بشكل معتبر مما يجعل سياسة استهداف التضخم غير فعالة في التقليل من تقلبات الناتج في الجزائر[2]

[1]- حكيمة بن علي دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2016 مجلة العلوم الإنسانية جامعة باتنة 1 الجزائر المجلد 20 العدد 01 .2020 ص 440-455 .

[2] طيبة عبد العزيز ، بن مريم محمد دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL مجلة العلوم الإنسانية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر المجلد 21 العدد 01 2020 ص 47-82

10-**دراسة العقون عبد الجبار ، بهناس العباس** (2019) – تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

حيث تهدف هذه الدراسة من خلال ما تضمنته إلى قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990-2016

من خلال استعراض تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وتطور الناتج المحلي الإجمالي، و بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وكشفت النتائج المتحصل عليها أن الإنفاق العام يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل[1].

11-**دراسة بوالكور نور الدين** (2017) –تحليل و قياس العلاقة بين التضخم و معدل البطالة في الجزائر للفترة 1970-2015

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2015)، باستخدام منهجية فيليبس في تحليل العلاقة بينهما و خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين المعدلين علاقة عكسية.2

[1] العقون عبد الجبار ، بهناس العباس - تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 مجلة البشائر الاقتصادية جامعة الجلفة الجزائر مجلد الخامس العدد 02 . 2019 ص 77-95

2 بوالكور نور الدين - تحليل و قياس العلاقة بين التضخم و معدل البطالة في الجزائر للفترة 1970-2015مجلة الدراسات المالية و المحاسبية الإدارية جامعة سكيكدة الجزائر العدد 07.2017 ص 646-665

المطلب الثاني : تحليل الدراسات السابقة

جدول رقم (03) تحليل الدراسات السابقة

الاسم و اللقب	عنوان الدراسة	المتغيرات المستعملة	نوع النموذج	النتائج
بن عربية ربيعة ، عيبود قاد	انعكاسات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري دراسة تحليلية و قياسية خلال الفترة 1990-2020	التضخم المستورد ، القدرة الشرائية للمستهلك	نموذج تصحيح الخطأ(ECM	-
دحماني فاطمة ، بوضياف سامية	تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	اسعار الاستهلاك ، اسعار الواردات ، الناتج المحلي الحقيقي و سعر الصرف	الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة (ARDL).	+ -
مطهري بهاء الدين	محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019	الكتلة النقدية ، سعر الصرف والتضخم	النموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL	+
السعيد هتهات	النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج	الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام،	نماذج ARCH	+

	ARCH في الفترة 1990-2020	الانفاق الحكومي، الأجور، حجم الواردات، سعر الصرف، معدل البطالة، سعر البترول والمديونية الخارجية		-
ايمان بن زروق	التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2019	معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، سعر صرف الدينار الجزائري، معدل تغطية التجارة الخارجية، معدل نمو كتلة الأجور و حجم الاستهلاك)،	نموذج الانحدار الذاتيVAR	-
بن البار امحمد ، بوعبيد ميلود	تحليل و قياس اثر تقلبات أسعار البترول عل معدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة 1990-2017	أسعار البترول ومعدل التضخم	نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع(ARDL)،	+
إبراهيم بلقاضي	تقدير عتبة التضخم في الجزائر باستخدام أسلوب هانسن خلال الفترة 1970-2017	التضخم والنمو الاقتصادي	العتبة ذو النظامين TAR	-

حكيمة بن علي	دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2016	التضخم والنمو الاقتصادي	ونموذج تصحيح الخطأ وسببية غرانجر	-
طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد	دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام . Ardlنموذج	معدل التضخم ، الناتج المحلي الإجمالي	نموذج Ardl.	-
العقون عبد الجبار ، بهناس العباس	تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري والناتج المحلي الإجمالي	الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	+
بوالكور نور الدين	تحليل و قياس العلاقة بين التضخم و معدل البطالة في الجزائر للفترة 1970-2015	معدل التضخم و معدل البطالة	منهجية فيليبس	-

المطلب الثالث : الدراسة الحالية

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2022 و ذلك اعتمادا على النماذج القياسية في الاقتصاد

و قد استعنا في هذه الدراسة بكل من النظريات الاقتصادية و الدراسات السابقة التي تشير الى مختلف الدراسات على المجمل الى وجود علاقة طردية ، عكسية بين المتغيرات التابعة و المستقلة ، إضافة الى متغيرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ، سعر الصرف ، الميزان التجاري (الصادرات و الواردات)، و التضخم كمتغير تابع ، و ذلك باستخدام البيانات السنوية تخص الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990-2022 ، باستناد على برنامج eviews، و اختبار التكامل المتزامن لـ johanson و تقدير نموذج باستعمال االمربعات الصغرى العادية OLS .

خاتمة الفصل :

تناولنا من خلال هذا الفصل الى المقاربة النظرية للتضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2022 حيث عرفنا التضخم كونه ظاهرة اقتصادية ناتجة عن الارتفاع المستمر و المتواصل للأسعار في للمدى الطويل نتيجة للإختلالات في للهيكل الإقتصادي و النقدي أي عدم التوازنات الاقتصادية. و استعرضنا أنواع التضخم حسب المعايير المختارة

، و توصلنا ان هناك عدة أسباب ابرزها زيادة في الكتلة النقدية ، إضافة الى ذلك ذكرنا اهم المدارس التي فسرت التضخم كالمدرسة الكلاسيكية ، الكنزية ، و المدرسة النقدية ،كما استعنا في هذه الدراسة بالدراسات السابقة و ذكرنا الدراسة الحالية قصد البحث .

الفصل الثاني

دراسة قياسية للتضخم في الجزائر للفترة الممتدة 1990-2022

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصل الثاني الى دراسة قياسية للتضخم في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990-2022 الى ثلاث مباحث ، المبحث الأول دراسة وصفية تحليلية لتطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترات 1990-2000 و 2000-2010 و 2010-2022 ، المبحث الثاني ارتأينا فيه دراسة تحليلية لتطور العوامل المؤثرة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ، سعر الصرف ، الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2022 ، و المبحث الثالث بتكوين نموذج قياسي لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022 عن طريق تقدير نموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و التحليل الاقتصادي للعلاقة في المدى الطويل .

المبحث الأول : دراسة وصفية تحليلية لتطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تؤثر ظاهرة التضخم على جميع القطاعات الاقتصادية، و يرتفع و ينخفض معدل التضخم حسب الظروف التي تمس الاقتصاد ككل، تقوم الدراسة من خلال هذا المبحث بدراسة وصفية تحليلية لتطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، يمكن تقسيم هده الفترة إلى مراحل كالاتي :

المطلب الأول : : تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2000

شكل رقم (02) : تطور معدلات التضخم للفترة الممتد ة 1990-2000

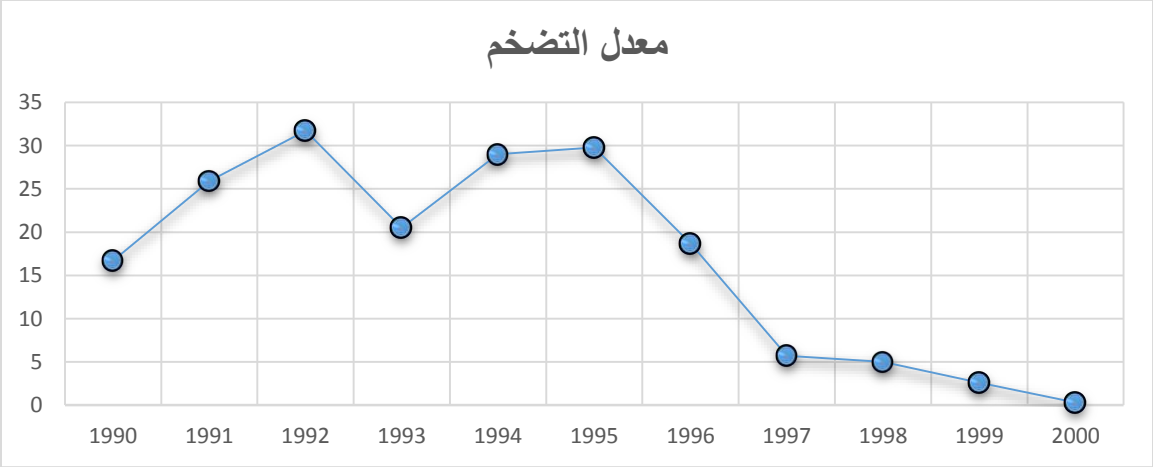

من اعداد الطالبتين المصد ر: احصائيات البنك الدولي

التعليق :

من خلال المنحنى أعلاه لتطور معدل التضخم في الجزائر للفترة ما بين 1990-2000 نلاحظ ان:

التضخم في الجزائر شهد ارتفاع من سنة 1990 حيث بلغ (16.7 %) الى غاية 1992 حيث بلغ (31.7 %) و هي اعلى معدل له خلال هذه الفترة ، ويمكن تفسير هذه الزيادة نتيجة التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة ،ارتفاع معدلات السيولة و تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض، يليها انخفاض في سنة 1993 حيث بلغ (.20.5 %) و يرجع ذلك إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي ، ثم شهد ارتفاع الى غاية 1995 حيث بلغ (29.8%) و ذلك راجع الى التحرير الواسع للأسعار خلال هذه الفترة ورفع الدعم الحكومي عنها، ثم شهد تراجع قياسي الى غاية 2000 حيث بلغ (0.3 %)كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر خلال هده الفترة (و منذ الاستقلال)، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.

المطلب الثاني : : تطور معدل التضخم خلال الفترة 2001-2010

شكل رقم (03) : تطور معدلات التضخم للفترة الممتد ة 2001-2010

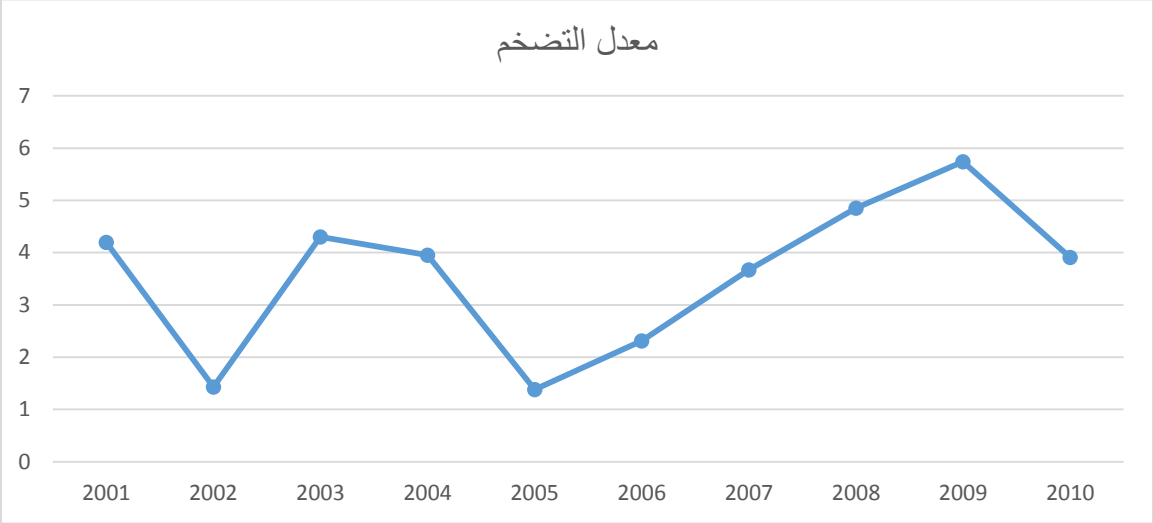

من اعداد الطالبتين المصد ر: احصائيات البنك الدولي

التعليق :

من خلال المنحنى أعلاه لتطور معدل التضخم في الجزائر للفترة ما بين 2010-2011 نلاحظ ان:

التضخم شهد تدبدب ما بين الانخفاض و الارتفاع ما بين الفترة 2001 و 2010 ، حيث بلغ في سنة 2001 (4.2 %) و في سنة 2002 (1.43 %) و هدا الانخفاض راجع الى انخفاض في الكتلة النقدية ، ثم شهد ارتفاع في سنة 2003 حيث بلغ (4,3%) و يفسر هذا الارتفاع باستمرارية السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية و الودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب .يليها انخفاض من سنة 2003 الى غاية 2005 حيث بلغ (1.38 %)كادنى حد لهده الفترة لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع من 2005 الى غاية 2009 حيث بلغ (5.74 %)كاقصى حد لهذه الفترة و ذلك راجع إلى الأموال الكبيرة التي خصصت لتنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي و برامج دعم النمو ، و كذلك ارتفاع الأجور دون زيادة بالمقابل للإنتاجية و كذلك ارتفاع الأسعار السلع المستوردة و خصوصا المواد الغذائية (التضخم المستورد) ، إضافة إلى التغير في احتياطات الصرف نتيجة التغير في أسعار البترول ، يليه انخفاض في سنة 2010 بمعدل (3.91%) و ذلك بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة .

المطلب الثالث : : تطور معدل التضخم خلال الفترة 2011-2022

شكل رقم (04) : تطور معدلات التضخم للفترة الممتد ة 2011-2022

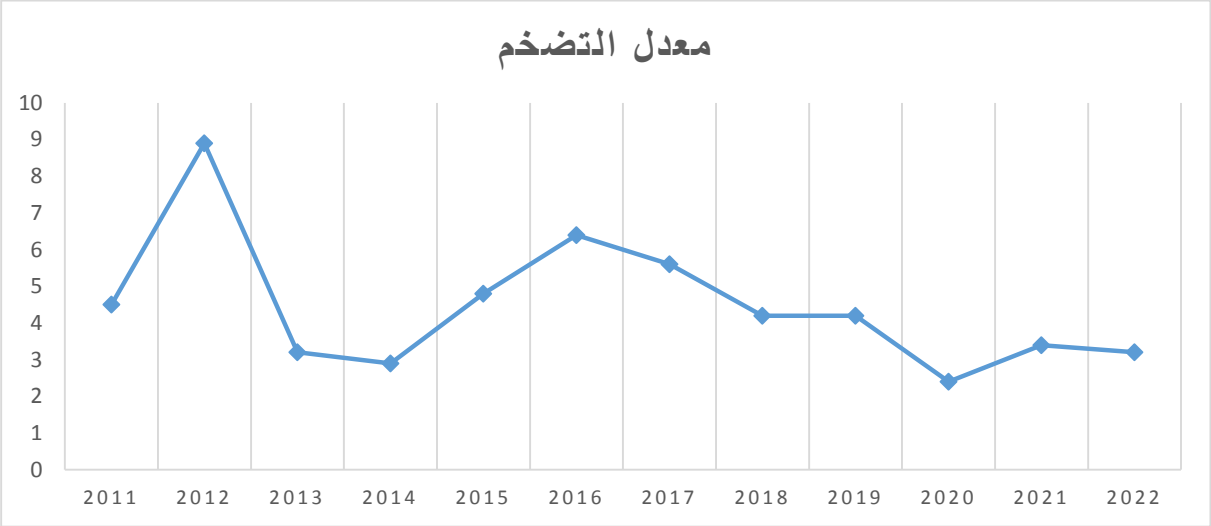

من اعداد الطالبتين المصد ر: احصائيات البنك الدولي

التعليق :

من خلال المنحنى أعلاه لتطور معدل التضخم في الجزائر للفترة ما بين 2011-2022 نلاحظ ان:

التضخم شهد تدبدب ما بين الارتفاع و الانخفاض ما بين الفترة 2011 و 2022 ، حيث بلغ في 2011 (4.5 %) و في 2012 بلغ (8.9 %)كأعلى معدل لهذه الفترة و ذلك بسبب المساهمة القوية للتوسع النقدي، يليه انخفاض الى غاية 2014 حيث بلغ (2.9%) بسبب انخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول ، ليعاود الارتفاع الى غاية 2016 حيث بلغ (6.4 %) و ذلك راجع الى ضعف المنافسة و تنظيم الرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع و الخدمات، يليه انخفاض الى غاية 2020 حيث بلغ (2.4 %).ليعاود الارتفاع الى غاية 2022 حيث بلغ (4.2 %) و ذلك بسبب نقص المنتجات الناتج عن مشاكل سلسلة التوريد العالمية، والتي نتجت إلى حد كبير عن جائحة كوفيد 19 والاضطرابات في سوق العمل. بسبب عمليات الإغلاق المرتبطة بالجوائح.

المبحث الثاني : دراسة وصفية تحليلية لتطور العوامل المؤثرة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المطلب الاول : تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

شكل رقم (05) : تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

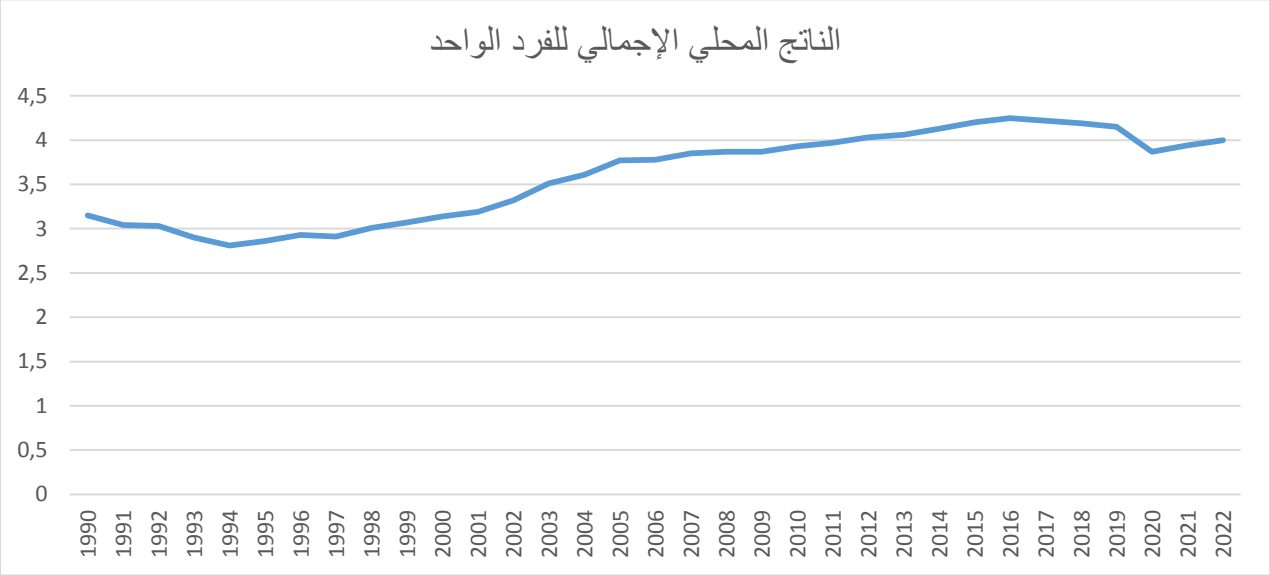

من اعداد الطالبتين المصد ر: احصائيات البنك الجزائري

التعليق :

من خلال المنحنى أعلاه لتطور معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الجزائر للفترة ما بين 1990-2022 نلاحظ ان:

الجزائر شهدت انخفاض من سنة 1990 حيث بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 3.15 %و استمر هذا الانخفاض الى غاية 1994 حيث بلغ 2.8 % و هي انى قيمة عرفها خلال هذه الفترة في ظل التباطؤ و الركود الذي تخبط فيه الاقتصاد الجزائري و التي كانت اثارها الاجتماعية رهيبة على المجتمع الجزائري و بعد الانفراج السياسي و الأمني عرف نصيب الفرد من الناتج الخام من 1995 ارتفاع تدريجيا بدون تقهقر الى غاية 2019 ، بعدها عرف انخفاض في 2020 بسبب جائحة كورونا و لكن سرعان ما استعاد في ارتفاع طفيف الى غاية 2022 .

المطلب الثاني : تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

شكل رقم (06) : تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

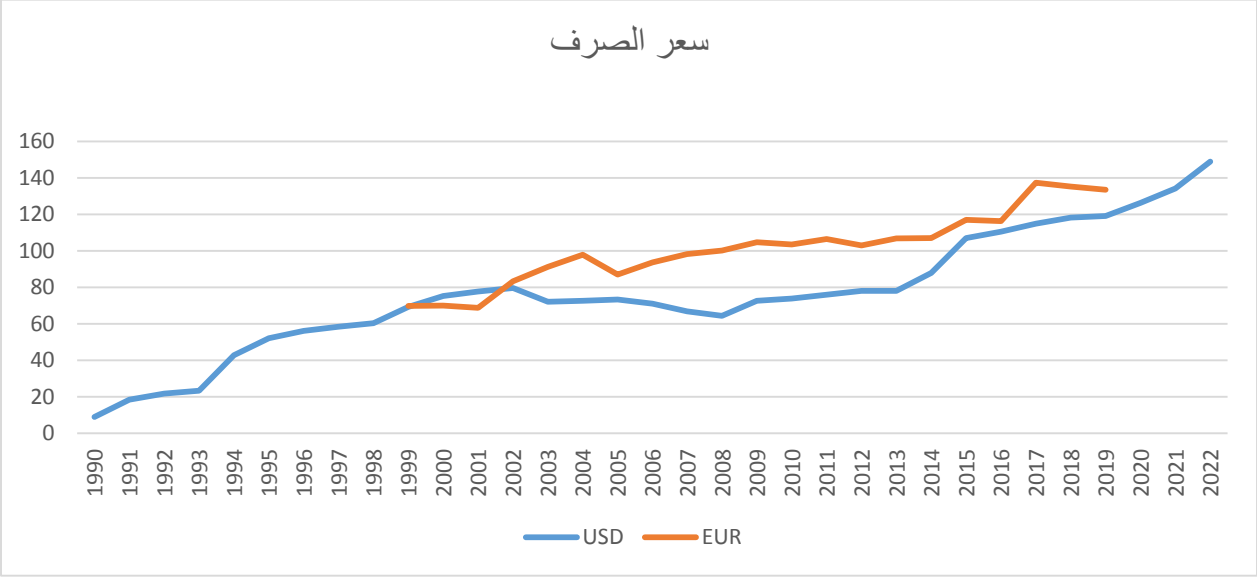

من اعداد الطالبتين المصد ر: احصائيات البنك الدولي

التعليق :

من خلال المنحنى أعلاه لتطور معدل سعر الصرف في الجزائر للفترة ما بين 1990-2022 نلاحظ ان:

سعر الصرف في الجزائر قد سجل تزايد ملحوظ خلال الفترة الممتدة 1990 الى غاية 2002 ، اد قدرت هده الزيادة من1 USD = 8.96 دج و هي ادنى قيمة له خلال هذه الفترة الى1USD = 79.72 دج ، و مع بداية 2003 بدأت قيمة الدولار في الانخفاض بمنحنى تنازلي طيلة السنوات الموالية الى غاية 2008 حيث بلغ 1 USD = 64.49 دج ، و هذا راجع الى ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية ، و الارتفاع الغير المسبوق لأسعار النفط العالمي ، ليستقر سعر الصرف بعد هذه الازمة و يعود للارتفاع مسجلا اعلى قيمة له 1 USD =149 دج سنة 2022 ، و ذلك راجع الى النمو المفرط للواردات في الجزائر و الذي يعتبر عائق امام الدينار الجزائري و ذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات ، مؤديا الى عدم وجود توازن بين العرض و الطلب على الدينار الجزائري في سوق الصرف ، وجود كتلة نقدية في الأسواق مقابل انتاج يكاد يكون منعدما ، و تراجع احتياط الصرف الجزائري ما زاد من عدم استقراريه أسعار الصرف الجزائري .

المطلب الثالث : تحليل تطور - الميزان التجاري (الصادرات و الواردات) في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

شكل رقم (07) : تطور - الميزان التجاري (الصادرات و الواردات) في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

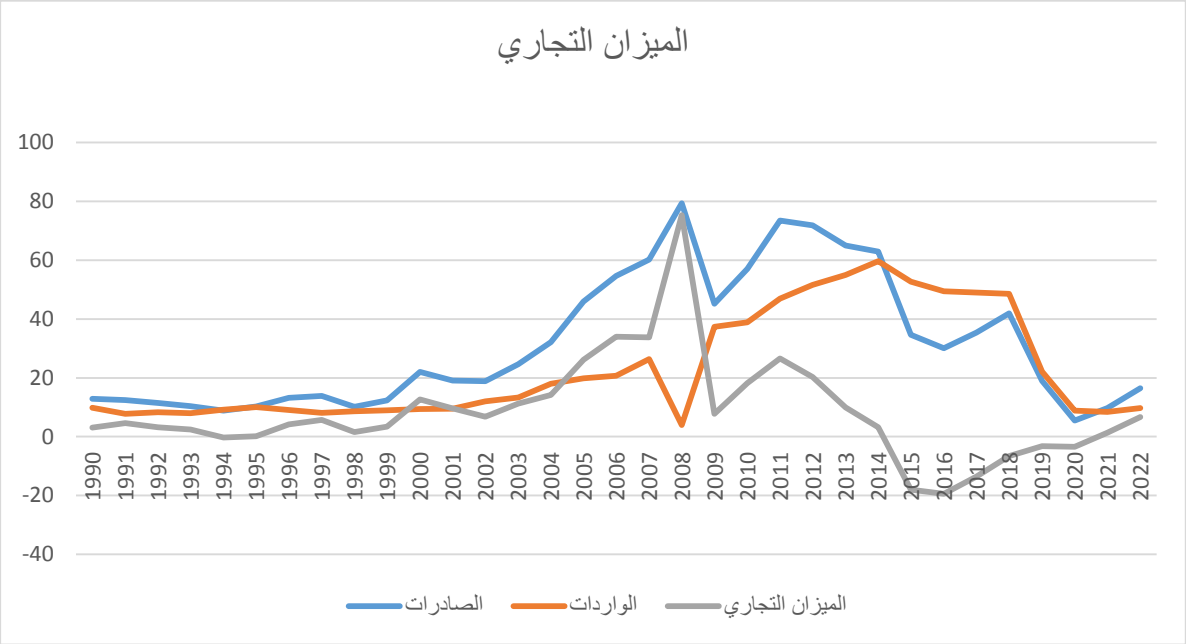

من اعداد الطالبتين المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

التعليق :

من خلال المنحنى أعلاه لتطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة ما بين 1990-2022 نلاحظ ان:

الميزان التجاري عرف فائض على طول السنوات 1990-1993 لما شهدته هده الفترة من تنفيذ سياسة تحرير التجارة الخارجية مع تخفيض في العملة الوطنية ، ما عدا سنتي 1994-1995 عرف عجز و هذا راجع لانخفاض قيمة الصادرات ، بعد 1995 تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متتالية الى غاية 1998 عرف نقص و ذلك راجع لتدهور الكبير في سعر النفط ، لكن ما سرعان ما عاد الى فائض استمر الى غاية 2008 ، في 2009 نلاحظ عجز في الميزان التجاري بسبب تراجع سعر البترول و قيمة الدولار بسبب الازمة المالية العالمية ، بعدها عرف فائض الى غاية 2013 ، و في 2014 عرف الميزان التجاري عجز و استمر الى غاية 2021 و ذلك راجع الى انخفاض في سعر البترول ، اضافة الى الأوضاع السياسية التي شهدتها البلاد المتعلقة بتحقيقات الفساد لرجال الاعمال ، إضافة الى ذلك جائحة كورونا ، و في 2022 عرف الميزان التجاري فائض بعد سنوات متتالية من العجز

المبحث الثالث: تكوين نموذج قياسي لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022.

نحاول من خلال هذا المبحث نمدجة التضخم في الجزائر من خلال وضع نموذج القياسي

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج

- **ايجاد النموذج القياسي الأفضل للتضخم**

لتقدير النموذج تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، وعند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هده المشاكل ومن تم الوصول إلى أفضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى، وكمرحلة ثانية استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(Ordinary Lest Square- OLS)

المرحلة الأولى : استعملنا طريقة ستيبيويست لاختيار النموذج الأفضل للتضخم

$$INF=F(PIB\ ,TCH,BC\ ,PD,FDI)$$

المرحلة الثانية: منهجية دراسة القياسية $INF=F(PIB,TCH)$

- **1– إستقرارية السلاسل الزمنية:**

كمرحلة اولى نقوم بإختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد إختبارات جدور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها وقد تم استخدام إختبار جدر الوحدة لفليبس برون (pp) واختبار (ADF) والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (04) : اختبار ADF " Augmented Dickey–Fuller test statistic "

المتغير	الفرق	ADF				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند %1	القيمة الحرجة عند %5	القيمة الحرجة عند % 10	القرار
INF	INF	-1.59	-3.65	-2.96	-2.62	قبول H_0
	D(INF)	-5.51	-3.67	-2.96	-2.62	رفض H_0
PIB	PIB	-0.55	-3.66	-2.96	-2.62	قبول H_0
	D(PIB)	-3.98	-3.66	-2.96	-2.62	رفض H_0
TCH	TCH	-0.83	-3.65	-2.96	-2.62	قبول H_0
	D(TCH)	-3.93	-3.66	-2.96	-2.62	رفض H_0

المصدر : من اعداد الباحث باستعمال برنامج eviews .

الجدول رقم (05) : اختبار الاستقرارية باستعمال اختبارpp

المتغير	الفرق	PP				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند %1	القيمة الحرجة عند %5	القيمة الحرجة عند % 10	القرار
INF	INF	-1.54	-3.65	-2.96	-2.62	قبول H_0
	D(INF)	-5.83	-3.66	-2.96	-2.62	رفض H_0
PIB	PIB	-0.73	-3.65	-2.96	-2.62	قبول H_0
	D(PIB)	-3.96	-3.66	-2.96	-2.62	رفض H_0
TCH	TCH	0.82	-3.65	-2.96	-2.62	قبول H_0
	D(TCH)	-3.96	-3.66	-2.96	-2.62	رفض H_0

المصدر : من اعداد الباحث باستعمال برنامج eviews .

يتضح من إختبار(ADF) واختبار(PP) انه تم قبول فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة عند للمستوى، إلا أنه تم رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها. مما يعني أن جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) ، الخلاصة أن جميع السلاسل ساكنة من رتبة I(1) ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN.

2– منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN:

سوف نعتمد على إختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN في إطار نموذج VAR لأن هاته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي. وتعتبر هذه الطريقة أفضل من الطريقة الأولى (ENGLE GRANGER)، لأنها تسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في المنهجية الأولى (طريقة ENGLE GRANGER – ذات المرحلتين) كما تعتبر هذه المنهجية أكثر تناسبا من الطرق المختلفة، لأن مقدراتها أقل تحيزا وأكثر استقرارا وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى.

الجدول (06): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الاثر *	القيمة الحرجة	الإحتمال
لاشيء*	0.66	54.31	29.79	0.0000
على الاكثر 1*	0.55	24.15	15.49	0.0020
على الاكثر 2*	0.06	1.73	3.84	0.1877
فرضيات عدد متجهات التكامل	**القيمة الذاتية**	**إحصائية الاثر ***	**القيمة الحرجة**	**الإحتمال**
لاشيء*	0.66	30.16	21.13	0.0021
على الاكثر 1*	0.55	22.41	14.26	0.0021
على الاكثر 2*	0.06	1.73	3.84	0.1877

المصدر : من اعداد الباحث باستعمال برنامج eviews .

* يشير اختبار الأثر إلى وجود R = 2 عند مستوى معنوية 0.05

** يشير إختبار القيم المميزة العظمى إلى وجود R = 2 عند مستوى معنوية 0.05

رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05

إحصائية p ماكنون، هوج و مشليس.

يوضح الجدول (06) نتائج اختبار الأثر للفرض العدم، القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي R، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب اكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأوليين وعليه نرفض الفرض العدم ونقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات، وحيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن العدم ونقول ان هنالك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن عدد معادلات التكامل المشترك تساوي R=2. والاختيار الآخر وهو اختيار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض العدم القائل بان عدد متجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوي R+1 أيضا يؤيد و يقوي من النتيجة السابقة. ومنه فإن R=2 مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة. .

المطلب الثاني: تقدير نموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول (07):

الجدول (07): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

المتغير التابع INF			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائيةt**	**الإحتمال**
C	39.37	3.79	0.00
PIB	- 6.78	- 1 .95	0.00
TCH	- 0 .08	-1.83	0.00
AJD R^2 = 0.78		**R^2=0.84**	

المصدر:من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews

يبين الجدول (07) نتائج الانحدار لتفسير متغير التضخم باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، سعر الصرف ،كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج معنوية عند مستوى 1 % ،كما أن التقديرات جاءت مع متوافقة النظرية الاقتصادية،و موافقة للبعض أو موافقة للبعض

الآخر حيث بلغ معامل التحديد المصحح **0.78** وهدا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 78 % من التغير في التضخم، أما النسبة المتبقية أي 22 % فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج أو راجع للأخطاء في القياس ، و المعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة :

$$INF = 39{,}37 - 6{,}87\,PIB - 0{,}08TCH + et$$

المطلب الثالث التحليل الاقتصادي للعلاقة في المدى الطويل :

من خلا ل الجدول (07) يلاحظ ما يلي :

معنوية التأثير السلبي بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و التضخم في المدى الطويل حيث يلاحظ وجود علاقة عكسية و بالتالي كل ما ارتفعت معدلات نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة (نقطة مئوية) تنخفض معدلات التضخم 6.78 وحدة (نقطة مئوية) حيث تتوافق مع النظرية الاقتصادية و مع دراسات السابقة كدراسة دحماني فاطمة و بوضياف سامية من الدراسة تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال فترة 1990-2019باستعمال النموذج الانحدار الذاتي المتباطئة الموزعة (ARDL).

معنوية التأثير السلبي بين سعر الصرف و التضخم في المدى الطويل حيث يلاحظ وجود علاقة عكسية و بالتالي كل ما ارتفعت معدلات سعر الصرف بوحدة واحدة (نقطة مئوية) تنخفض معدلات التضخم 0.08 وحدة (نقطة مئوية) حيث تتوافق مع النظرية الاقتصادية و مع دراسات السابقة كدراسة مطهري بهاء الدين من الدراسة: محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسية النقدية و المالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019 باستعمال النموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL).

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل دراسة قياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2022، و ذلك بتحليل الوصفي لتطور معدلات التضخم ، معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ، و تطور سعر الصرف ، تطور الميزان التجاري (الصادرات – الواردات) ، و تكوين نموذج قياسي لمحددات التضخم في الجزائر باستعمال الطريقة JOHANSON و طريقة المربعات الصغرى OLS ، و تم تحليل العلاقة الاقتصادية في المدى الطويل .

الخاتمة :

هدفت الدراسة الى قياس و تحليل الظاهرة التضخمية في الجزائر خلال العقود الأخيرة ، على ضوء البيانات و التقارير الوطنية و الدولية حول مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني ، و بالاستفادة من الأساليب الكمية الحديثة التي يتيحها القياس الاقتصادي ، حيث يمكن تقسيم هيكلها الى ثلاث أجزاء :

- حيث درس الجزء الأول ابجديات النظرية التضخمية من ماهيتها ، أنواعها ، أسبابها و النظريات المفسرة و ذكر بعض الدراسات السابقة .
- اما الجزء الثاني خصص لتحليل الوصفي للتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة ، في تبيان تطور المؤشرات القياسية .
- اما الجزء الثالث من الدراسة تناولنا قياس الظاهرة في الجزائر بنمذجتها بدلالة اهم المؤشرات المحددة (الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ، سعر الصرف ، الميزان التجاري ، القدرة الشرائية ، الاستثمار الأجنبي المباشر) و تقدير العلاقات التوازنية على الاجل الطويل كمرحلة أولى قمنا باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك و قد تم استخدام جذر الوحدة لفليبس براون (PP) و اختبار ADF و كمرحلة ثانية استخدمنا منهجية التكامل المشترك باستعمال منهج JOHANSON ، و بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة انتقلنا الى الحطة الثانية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) .
- ختمنا دراستنا بالتحليل الاقتصادي للعلاقة في المدى الطويل

أولا : الفرضيات

حاولنا الإجابة على الاشكالية و الفرضيات التي انطلق منها موضوع الدراسة على النحو التالي:

1- فيما يتعلق بالاشكالية و التي تشير إلى كيفية إمكانية نمدجة التضخم بالجزائر خلال الفترة 1990-2022 و ذلك ضمن مقاربة لا خطية ذاتية (باستعمال نماذج الانحدار الذاتي) و قد بينت النتائج المتحصل عليها بوجود علاقة عكسية بين التضخم و سعر الصرف و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

2- أما الفرضية الأولى :

التضخم ظاهرة اقتصادية ناتجة عن الارتفاع المستمر و المتواصل للأسعار في للمدى الطويل نتيجة للإختلالات في للهيكل الإقتصادي و النقدي أي عدم التوازنات الاقتصادية.

ثانيا: النتائج

من خلال الدراسة نستخلص مجموعة من النتائج:

- التضخم افة اجتماعية غير مرغوب فيها ، و تعتبر من بين المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات العالم لتعدد أسبابها و الاثار السلبية التي تنجم عنها و تختلف من بلد الى اخر .
- يرجع ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر الى الاعتماد الى الشبه التام للاستيراد و هذا راجع لعدم تنويع الإنتاجي، و الاعتماد على المحروقات

. إن التغيرات التي تحدث على سعر الصرف تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى و بالخصوص التضخم مما يؤثر على الاقتصاد الجزائري ككل.

-يتأثر التضخم بالصادرات و الواردات أي بالميزان التجاري و الذي يؤثر على الاقتصاد الوطني.

ثالثا: آفاق الدراسة

لقد تبين لنا من خلال معالجة هذا الموضوع بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة و البحث و نقترحها لتكون إشكالية لبحوث و دراسات مستقبلية، وهي :

- أثر التضخم و معدلات الفائدة في أسعار الصرف.
- علاقة سعر الصرف بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- أثر تخفيض سعر الصرف غلى حجم الواردات.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم و الركود الأقتصادي في الاسلام (القاهرة : دار الغريب للطباعة و النشر و التوسيع ، 2002)
- عناية غازي حسين ، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2000
- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي (عماف4 عالم الكتب الحديث،)2007
- ثامر علوان مصلح، (علم الاقتصاد الجزئي والكلي) عمان4 دار الأيام للنشر والتوزيع 2015
- خالد واصف الوزين، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي) عمان دار وائل للنشر والتوزيع 2005
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني ، النقود و البنوك و المصاريف المركزية، دارالياز وري العلمية للنشر و التوزيع، عمان،الاردن،2010
- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر،2007
- ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ،1993 -
- سهير محمود معتوق ، "النظريات والسياسات النقدية " ط(1) ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1989
- احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية(حالة الجمهورية اليمنية90 –

ثانيا: المذكرات والأطروحات

- تيجاني بالرقي، دراسة اثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقتح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية،- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة **فرحات عباس، سطيف، 2006**

- مطهري بهاء الدين محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990- 2019 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMDفي العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس الجزائر 2022

في الفترة ARCHنماذج الجزائر باستخدام في التضخم لظاهرة القياسية السعيد هتهات بعنوان : النمذجة[1] دكتوراه شهادة لنيل مقدمة 1990-2020جامعة قاصدي مرباح ورقلة أطروحة

ايمان بن زروق لسنة 2021 بعنوان التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري جامعة باتنة 1 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه 2021

ثالثا: المجلات والمؤتمرات

- هتهات السعيد ، بختي ابراهيم ،"دراسة قياسية تنبؤية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2002-2020)"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية العدد 02 ديسمبر 2020
- بن عربية ربيعة ، عيبود قادة –انعكاسات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري دراسة تحليلية و قياسية خلال الفترة 1990-2020 مجلة ايليزا للبحوث و الدراسات جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر المجلد 08 العدد 01 .2023.
- دحماني فاطمة ، بوضياف سامية – تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-1990 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة البليدة الجزائر المجلد 18 العدد 28 2022.

- بن البار احمد ، بوعبيد ميلود – تحليل و قياس اثر تقلبات أسعار البترول عل معدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة 1990-2017 مجلة الاحياء جامعة المسيلة ، باتنة الجزائر المجلد 21 العدد 2021..29

. إبراهيم بلقاضي – تقدير عتبة التضخم في الجزائر باستخدام أسلوب هانسن خلال الفترة 1970-2017 مجلة الباحث جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر الطبعة 20 ، العدد 01 . 2020.

- حكيمة بن علي دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2016 مجلة العلوم الإنسانية جامعة باتنة 1 الجزائر المجلد 20 العدد 01 .2020 .

- طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد- دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج Ardl مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية جامعة حسيبة بن يوعلي الشلف الجزائر المجلد 21 العدد 01 -2020-

المراجع باللغة الأجنبية

Henry Hazlitt, The Inflation Crisis And How To Resolve It (New York: Arlington House Publishers -Henry Hazlitt, What You Should Know about Inflation, 2nd ed. 1978),

الموقع الإلكترونية:

- الديوان اوطني للاحصائيات
- -البنك لمركزي الدولي

الملاحق

ملحق رقم (01)::

Date: 05/20/24 Time: 01:13
Sample (adjusted): 1995 2022
Included observations: 28 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: Y X1 X4
Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.659430	54.30720	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.550867	24.14745	15.49471	0.0020
At most 2	0.060092	1.735246	3.841466	0.1877

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.659430	30.15975	21.13162	0.0021
At most 1 *	0.550867	22.41220	14.26460	0.0021
At most 2	0.060092	1.735246	3.841466	0.1877

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (02):

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/20/24 Time: 01:14
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	39.37280	10.39818	3.786510	0.0007
X1	-6.784693	3.481770	-1.948633	0.0007
X4	-0.086181	0.047169	-1.827044	0.0077

R-squared	0.836176	Mean dependent var	8.343636
Adjusted R-squared	0.398588	S.D. dependent var	9.088331
S.E. of regression	7.048072	Akaike info criterion	6.829893
Sum squared resid	1490.260	Schwarz criterion	6.965939
Log likelihood	-109.6932	Hannan-Quinn criter.	6.875669
F-statistic	11.60404	Durbin-Watson stat	1.556940
Prob(F-statistic)	0.000185		

ملحق رقم (03) :

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.595387	0.4733
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (04) :

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.509608	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (05) :

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.541183	0.5003
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (06) :

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.838642	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (07) :

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.557103	0.8665
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (08) :

Null Hypothesis: D(X1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.983199	0.0045
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (09) :

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.730102	0.8249
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (10) :

Null Hypothesis: D(X1) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.961036	0.0048
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (11) :

Null Hypothesis: X4 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.836188	0.9931
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (12) :

Null Hypothesis: D(X4) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.934126	0.0031
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (13) :

Null Hypothesis: X4 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.816126	0.9928
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (14) :

Null Hypothesis: D(X4) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.956996	0.0033
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.